أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن .

م.م. منذر جابر محمد
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

الخلاصة :-

اتخذت الحكومة الأردنية جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني نتيجة لنقص الموارد المالية اللازمة لسد حاجة الطلب المحلي وزيادة معدلات النمو السكاني وزيادة المديونية الخارجية والتي أدت الى اختلالات بنيوية كبيرة في الاقتصاد الأردني نتج عنها تدني في مستوى المعيشة وتعطل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمثلت الإجراءات والسياسات الجديدة للحكومة الأردنية باعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي وما تضمنته من إجراءات لمواجهة الطلب وتحفيز العرض وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالإضافة الى السياسات والإجراءات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري مع دول العالم وإقامة المناطق التجارية الحرة وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية يضاف الى ذلك الجهود التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتفعيل نشاط المؤسسات الوطنية في تشجيع الاستثمار وقد ساهمت السياسات الجديدة في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة للأردن ، وقد كان لجهود الحكومة من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار دور كبير في تفعيل الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً الاستثمارات البينية وزيادة مساهمتها في القطاعات الاقتصادية الأساسية كقطاع الخدمات وقطاع الصناعة والصادرات مما أدى الى زيادة أهمية هذه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال أهمية هذه القطاعات في معالجة الاختلالات المالية وسد النقص في الموارد المحلية بالاضافة الى تنشيط قطاع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية في الأسواق العالمية .

المقدمة

عانت الدول العربية الكثير من التحديات المتمثلة على قدرتها على أيجاد مصادر تمويل غير تقليدية لتحريك عملية النمو الاقتصادي فيها ، فقد اعتمدت الدول العربية غير النفطية خلال العقود الماضية على القروض والمساعدات الرسمية المتأتية من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية ، ولكن هذا الاتجاه بدأ يتغير في عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعد أزمة الديون الخارجية وانحسار نشاط المصارف ومؤسسات التمويل الدولية ، ونتيجة لظهور الاستثمارات الأجنبية كمصادر بديلة للتمويل والتي رافقت التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية الدولية والمتمثلة بتنامي ظاهرة العولمة وأنفتاح الاسواق وتحرير التجارة وأنتقال رؤوس الاموال وتطور أنظمة المعلومات والاتصالات والتوسع في سياسات الخصخصة ، أصبحت حاجة الدول العربية كبيرة وملحة لجذب الاستثمارات الأجنبية وحمايتها فسعت الكثير من هذه الدول الى أتباع أنجح الوسائل واتخاذ التدابير المناسبة لجذب تلك الاستثمارات ، وأخذت التشريعات والقوانين المنظمة لهذه الاستثمارات مكان الأولوية والاهتمام في الدول العربية في السنوات العشرة الأخيرة وبالأخص في الدول التي تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ويعتبر الاردن من الدول العربية غير النفطية التي تبنت مثل هذه السياسات لجذب الاستثمار الاجنبي وقبوله كحل لمعضلة نقص الموارد بعد أن أصبحت مشكلة الدين العام من المشاكل الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد الاردني ،

مشكلة البحث

يعتبر الاردن من البلدان العربية غير النفطية ويعتمد بشكل كبير على المساعدات والقروض من الدول الاخرى ، ويعاني الاردن من نقص شديد في الموارد الاقتصادية اللازمة لسد حاجة الطلب المحلي وزيادة معدلات النمو السكاني أدت الى حصول أختلالات مالية جسيمة في الاقتصاد الاردني تمثلت في بعض جوانبها بأرتفاع مؤشرات الدين الخارجي ، والتضخم وعجز الميزانية العامة.

أهمية البحث :

كان لا بد للحكومة الأردنية من اعتماد سياسات اقتصادية جديدة والتفتيش عن مصادر مالية بديلة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وسد الفجوة بين الموارد المحلية القليلة والاستثمارات المطلوبة ، وكان توجه الحكومة الأردنية نحو جذب الاستثمارات الأجنبية واعتبارها كحل من هنا تأتي أهمية البحث في الجهود والسياسات التي تبنتها الحكومة الأردنية لتحسين المناخ الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الأردني .

فرضية البحث :

لقد كان لجهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الهيكلي وتحرير التبادل التجاري وتحسين فاعلية الأجهزة الوطنية في ترويج الاستثمار أثر أيحابي في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للأردن .

أهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الأهداف هي :

١- بيان أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات النامية .
٢- استعراض للجهود والسياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الإصلاحات الهيكلية وإقامة المناطق الحرة وتحرير التبادل التجاري والجهود الترويجية للاستثمار .
٣- بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني مع التركيز على الاستثمار المباشر (FDI) خلال فترة السياسات الاقتصادية الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأردنية .

هيكلية البحث :

ولكي تحقق الدراسة أهدافها قسمت إلى :

١- أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات النامية .
٢- نبذة عن الاقتصاد الأردني .
٣- جهود الحكومة الأردنية .
أ- اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي
ب- إقامة المناطق الحرة
ج- الجهود الترويجية
٤- مؤشرات الاستثمار الأجنبي الوارد للأردن

١- أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات النامية :

شهد عقد الستينيات ومعظم عقد السبعينيات من القرن الماضي زيادة في الرقابة والقيود على الاستثمار الأجنبي لعدة أسباب منها وجود أمكانيات التمويل البديلة وخيبة الأمل من بعض نتائج الاستثمار الاجنبي ، وتزايد المشاعر القومية في كثير من البلدان النامية ، لكن هذا الاتجاه بدأ بالتغير في عقد الثمانينيات بعد أزمة الديون التي جعلت من الاستثمار الأجنبي بديلاً مرغوباً

عن القروض المصرفية وعليه أصبح حرياً بالبلدان النامية تغيير القوانين والسياسات بشكل جذري لجذب الاستثمارات الأجنبية وحمايتها .

بدأت بلدان نامية كثيرة جهوداً ملحوظة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي خلال العقد الماضي ، فقد شهدت هذه الفترة تسارعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر منه وتنامي دور الشركات الغير قومية كما شهدت تسابقاً على جذب هذه الاستثمارات ، أذ يعد هذا أحد قواعد توسيع حجم الاستثمار في هذه البلدان ورفع كفاءته في تحقيق مستويات عالية ومتطورة من الإنتاج من خلال ما توفره هذه الاستثمارات الأجنبية من أصول متنوعة كالمهارات الإدارية والتقنية واستيعاب للعمالة الوطنية ورؤوس أموال كبيرة ، ويلاحظ هذا أكثر وضوحاً في البلدان التي نجحت في جذب هذه الاستثمارات والتي حاولت وتحاول من خلال برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير التجارة والخصخصة رفع معدلات نموها وتحسين المناخ الاستثماري فيها [١] .

أن استمرار الإصلاحات الهيكلية والنظم التشريعية التي تتضمن الحرية التجارية والتشريعات المرتبطة بالاستثمار والمؤسسات المعنية به سوف يرفع من إنتاجية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية .

ويعطي مسوغات ودوافع قوية لتدفق الاستثمار الأجنبي إليها ، لقد بدأت البلدان المختلفة ولا سيما النامية منها خلال السنوات الماضية تنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية وفي سياساتها العامة لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب الى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) .

أن أهتمام الدول النامية بموضوع تشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال اليها جاء نتيجة لما تعانيه من مشكلة عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وندرة النقد الأجنبي خاصة وأن هناك انخفاض في حجم المساعدات المقدمة من خلال الدول المتقدمة وكذلك فشل سياسة لجوء الدول الى القروض من الداخل أو من الخارج وعدم كفايتها في تحقيق التنمية المعتمدة في الدول النامية إضافة الى الآثار الخطيرة على الاقتصاد الوطني من مشكلة المديونية وما يترتب عليها من أتكال كامل لكثير من الدول لدرجة أنها عاجزة عن سداد ديونها ، وفي تأكيد البنك الدولي في تقارير له في عامي ١٩٩١ ــ ١٩٩٢ على أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية والتوسع في الإقراض مما جعل أغلب دول العالم تتسابق لجذب أكبر كم من الاستثمارات في عالم التكتلات الاقتصادية والتي لا تدع مجالاً لأي دولة تتخلف عن المشاركة في هذا السباق المحموم [٢] ، وطبقاً لتقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) فأن الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا قد شهدت نمواً في الاستثمار الاجنبي المباشر بنحو (١٦%) في السنوات القليلة الماضية ويتوقع أن يتزايد هذا المعدل للسنوات المقبلة .[٣]

وقد رشح البنك الدولي كل من مصر والأردن والمغرب وتونس والسعودية من الدول العربية النامية لاحتلال مراكز متقدمة في قائمة أكثر دول المنطقة جاذبية للاستثمار الأجنبي ، وقد جاء هذا الترشيح بعد التقويم الذي قام به البنك الدولي لأداء اقتصادات هذه الدول خلال السنوات الاخيرة ونجاحها في تحسين البنية الاستثمارية [٤] .

٢- نبذة عن الاقتصاد الاردني

يعد الاقتصاد الاردني أقتصاداً صغيراً ومنفتحاً على الخارج ويبلغ عدد سكان الاردن (٤,٩) مليون نسمة وفق الاحصاء السكاني لعام ١٩٩٩ مع معدل نمو سكاني يقدر بـ (٣,٥%) سنوياً ، وساهمت العوامل الداخلية كنقص الموارد الطبيعية والاراضي الزراعية والمياه وصغر السوق المحلية وضخامة القطاع العام الى اعاقة النمو والتطور الاقتصاديين ولا يوجد في الاردن الا موارد طبيعية قليلة مثل البوتاس والفوسفات [٥] ، والاردن مضطر للأعتماد وبشدة على بلدان أخرى لا سيما البلدان العربية المنتجة للنفط ، وكان لزيادة أسعار النفط خلال الفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٨٠) تأثيراً أيجابياً كبيراً في الاقتصاد الاردني وتمثل ذلك من خلال زيادة المساعدات

وتحويلات العاملين حيث بلغت نسبتها (٣٤%) سنوياً من اجمالي الناتج المحلي للفترة المذكورة وقد حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً متوسطة (١١,٦%) سنوياً ، لكن ذلك لم يستمر حيث أنخفض سعر النفط منذ أوائل الثمانينات وأدى ذلك الى أنخفاض حجم المساعدات والتحويلات وشكل ذلك البداية الحقيقية لزيادة الاقتراض من الخارج للمحافظة على الاستهلاك والاستثمار فأرتفعت الديون الخارجية وتعرقلت جهود الاردن الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات [٦] .

وبحلول أواخر الثمانينات كانت قد ظهرت أختلالات مالية جسيمة صاحبها تزايد السكان بنسبة أعلى من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، كان من نتائجه تدني مستوى المعيشة وأرتفاع مستوى البطالة وعجز كبير في الميزانية وأشتداد وطأة الديون الخارجية حيث بلغت ما نسبته (١٨٠%) من أجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبلغ معدل التضخم نحو (٢٦%) في عام ١٩٨٩ [٧] .

٣- جهود الحكومة الأردنية

أ- اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي :

الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة إجراءات تهدف إلى إزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي وتحقيق أداء اقتصادي يؤدي بالنهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي [٨] .

أن ألازمة الاقتصادية المترتبة على زيادة أعباء الديون الخارجية كانت نتائجها بداية دخول الحكومة الأردنية في مرحلة الاتفاقات الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتبني برنامج شامل للأستقرار الاقتصادي وأعتباراً من عام ١٩٨٩ بدأت الحكومة الاردنية التفاوض مع المؤسسات المذكورة لأستعادة التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال حزمة من سياسات كبح الطلب الكلي وسياسات حفز العرض مع أجراءات لتحرير التجارة والمدفوعات وأدارة الدين ونتيجة لهذه السياسات حقق هذا البرنامج بعض التقدم [٩] ، لكن حرب الخليج في عام ١٩٩١ وجهت ضربة قوية لمساعي الاصلاح وعطلت أنتعاش الاردن الاقتصادي وعودة مئات الالاف من الاردنيين وزيادة معدل البطالة حيث وصل الى (٢٥%) عام ١٩٩١ ومن أجل مواجهة ذلك بدأت الحكومة الاردنية بتنفيذ برنامج الاصلاح الثاني (١٩٩٢ ــ ١٩٩٨) والذي يهدف الى حل مشكلة القصور في كل من الطلب والعرض ، فبالنسبة لجانب العرض أنصب أهتمام السياسة الاقتصادية الجديدة للأردن على [١٠] .

أ- تحرير التجارة الخارجية

ب- تنشيط الاستثمار المحلي والاجنبي .

ج- محاولة تخفيف الاهمية النسبية للدين الخارجي الى أجمالي الناتج المحلي

د- تهيئة المناخ الملائم للنشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص .

ومن ثم تبنى الاردن برنامجاً جديداً للأصلاح يغطي الفترة (١٩٩٩ ــ ٢٠٠١) وآخر يغطي الفترة (٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤) والهدف من هذه البرامج هو تحقيق التنمية المستدامة ومحاولة أنتهاج سياسات التحرر والانفتاح التي تستند الى تقليص القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبالشكل الذي يضمن الحصول على المكاسب المتحققة من وراء التحرير وتقليص الآثار السلبية للأندماج في الاقتصاد العالمي من خلال أجتذاب الاستثمارات الاجنبية وما تحمله معها من مهارات أدارية وفنية وتكنلوجية وتسويقية كبيرة وتنشيط قطاع التصدير ، وقد أدت عمليات الخصخصة في الاردن الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي وبلغت نسبة البيع لمستثمرين أجانب من أجمالي مبيعات الخصخصة حوالي (٣٥%) [١١] .

كذلك فأن المرحلة الأخيرة التي أستمر فيها الأردن بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما تضمنته من إجراءات ساعدت في بناء الخطوات الصحيحة في الاقتصاد الأردني نحو التكييف والاندماج بشكل كامل مع المنظومة العالمية الرأسمالية[١٢] .

ب- أقامة المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة وتحت سيادتها وتقع خارج المنطقة الكمركية وتعد موقعاً لممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة ، وتصدر الدولة قوانين وأنظمة خاصة بهذه المناطق تعطيها بعض الاستثناءات من القيود والإجراءات المطبقة داخل البلد[١٣].

لقد سعت الحكومة الأردنية إلى إقامة المناطق الحرة لتحقيق جملة من الأهداف منها تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتغلب على عقبة ضيق السوق التي تحول دون المنافسة ، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير والنفاذ إلى الأسواق العالمية ، فقد وقعت الحكومة الأردنية على جملة أتفاقيات بهذا الخصوص منها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي حيث تم توقيع الاتفاقية عام ١٩٩٧ ودخولها حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢ وتنص الاتفاقية على اقامة منطقة تجارة حرة وتتضمن اعفاء السلع الصناعية الاردنية من الرسوم الكمركية والضرائب من جانب الاتحاد الاوربي فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مقابل تخفيض الاردن للرسوم الكمركية بشكل تدريجي [١٤] ، وأتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي عام ١٩٩٨ ، وأعتمدت مدينة الحسن الصناعية في أربد منطقة صناعية مؤهلة تتمتع منتجاتها بحرية الدخول الى السوق الامريكية دون رسوم كمركية وتتيح للأردن ميزة التصدير الى الولايات المتحدة دون اعطاء ميزة مقابلة للمنتجات الامريكية [١٥] .

وأتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٠ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠١ حيث كان الاردن أول دولة عربية ورابع دولة على مستوى العالم تدخل مع أمريكا في مثل هذه الاتفاقية وتقضي الاتفاقية بألغاء الرسوم الكمركية لمعظم السلع المتبادلة بين البلدين .

وقد استمرت الحكومة الأردنية في توسيع المناطق الحرة لتكون مناطق جذب استثماري لتنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية حيث أستمرت جهود الحكومة في تحسين البنية التحتية والخدمات المساندة لها وتحويل العقبة الى منطقة حرة مطلع عام ٢٠٠١ تمتاز بأنخفاض الضرائب والاعفاء الكامل من الرسوم ، حيث من المتوقع ان تستقطب هذه المنطقة خلال العقدين القادمين أستثمارات تقدر بحوالي (٦) مليار دولار [١٦] .

وفي مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات فمن التطورات المهمة في هذا المجال قيام الحكومة الاردنية بأنشاء منطقة صناعية مؤهلة تدعى (سايبر ستي) على غرار مدينة دبي للأعلام والانترنيت بالتعاون مع مستثمر أجنبي وأحدى الجامعات الاردنية حيث وافقت المؤسسات المالية الدولية عام ٢٠٠٢ على تقديم (١٢,٥) مليون دولار لدعم أنشاء هذه المنطقة [١٧]

وفيما يتعلق بتسهيل التبادل التجاري مع الدول العربية وافقت الحكومة الأردنية في عام ١٩٩٧ على البرنامج التنفيذي لأقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق أحكام تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، ويتضمن البرنامج تحرير التبادل التجاري اعتباراً من عام ١٩٩٨ تدريجياً لحين إقامة المنطقة الحرة في عام ٢٠٠٥ .

أن جهود الحكومة الأردنية لإقامة المناطق الحرة جاءت لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي حيث استطاعت توفير بيئة اقتصادية جيدة في المناطق الحرة تفضي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين [١٨] .

ج- الجهود الترويجية

واصلت الحكومة الاردنية جهودها لجذب المزيد من الاستثمارات اليها في الوقت الذي تشهد فيه منظومة العلاقات الاقتصادية بين مختلف دول العالم تسارعاً حثيثاً بأتجاه تبني نظام تجاري أكثر أنفتاحاً من خلال أزالة أشكال العوائق الكمية والكمركية كافة أمام حركة التجارة الدولية ، فقد سعت الحكومة لتفعيل الجهود الترويجية ، لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة حيث حصلت الاردن على عضو فاعل في الرابطة الدولية لوكالات أنعاش الاستثمار (WALPA) والشبكة الأورومتوسطية لوكالات أنعاش الاستثمار

(Anima) [١٩] ، وكذلك أنشأت الحكومة الاردنية مجلس للتنسيق وأوكلت اليه مهام النظر في المسيرة الاقتصادية وحل مشاكلها كما أنشأت مجلساً لرجال الاعمال بغرض التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية وتعد الاردن من الدول العربية التي أبدت توجهاً ملحوظاً نحو أنشاء الهيئة العامة المسؤولة عن الترويج للأستثمار فيها وتطويرها ، كما سعت الاردن بكل جدية الى توقيع أتفاقية مع منظمة التجارة العالمية لتحقيق جملة من الأهداف تأتي في مقدمتها عدم الرغبة بالعزلة عن المجتمع الدولي والتجارة الدولية والأمل في الحصول على مكاسب قد تأتي نتيجة لفتح فرص جديدة أمام السوق الاردني لذلك جاء قرار الاردن بالانضمام الى هذه المنظمة حيث أصبح عضواً رسمياً فيها بتأريخ ٢٠٠٠/٤/١١ [٢٠] .

كما شارك الأردن في العديد من المعارض الخارجية شملت العديد من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والأفريقية بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة ، فضلاً عن التعريف بآخر ما توصلت اليه الصناعات الأردنية ، كما تم عقد العديد من الندوات الداخلية من قبل الوكالات الأمريكية للإنماء بجذب الاستثمارات وكيفية معاملة المستثمر الأجنبي كذلك شاركت الأردن في الهيئة الإقليمية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في منتدى دبي العالمي للاستثمار ، وفي مجال إصدار قوائم بفرص الاستثمار تواصل مؤسسة تشجيع الاستثمار إصدار العديد من المطبوعات والنشرات الترويجية حول البيئة الاستثمارية في المملكة وتوزيعها على السفارات الأردنية في الخارج والسفارات الأجنبية في المملكة والوفود الاستثمارية التي تزور المملكة [٢١] .

٤- مؤشرات الاستثمار الاجنبي الوارد للأردن

نتيجة لجهود الحكومة الاردنية في أنتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي ومن ثم التحرير المالي والتجاري ، وقبول الاستثمار الاجنبي كحل لمعضلة نقص الموارد بعد أن أصبحت مشكلة الدين العام الخارجي لها من المشاكل الكبرى ولما تملكه الاردن من أطر مؤسسية وتشريعات وقوانين جديدة لأستقبال هذا النوع من الاستثمار على اراضيها فضلاً عن النجاحات في برامج الخصخصة المطبقة منذ عقد التسعينيات والاهم من ذلك أن الاردن تنعم بنوع من الاستقرار السياسي جعلتها مصنفة ضمن الدول العربية الاكثر جذباً للأستثمار الاجنبي [٢٢] .

سنحاول في هذا المبحث التعرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد للأردن مع التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر (حسب ما توفر لنا من بيانات عن هذا الموضوع) .

فمن خلال الجدول رقم (١) الذي يبين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة (١٩٩٧ ــ ٢٠٠٤) نلاحظ تباين حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة للأردن خلال هذه الفترة حيث بلغ (١٥٨) مليون دولار عام ١٩٩٧ وأزداد بشكل ملحوظ لعام ٢٠٠٠ ليصل الى (٧٨٧) مليون دولار وبعدها أنخفض حجم الاستثمار لعامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ وأرتفع بعد ذلك الى (٤٢٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ بنسبة نمو (٥٦٢,٥%) عماكان عليه في عام ٢٠٠٢ وأستمر بالارتفاع ليصل الى (٦٢٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ بنسبة نمو (٤٦,٢%) عما كان عليه في عام ٢٠٠٣ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للأستثمار الاجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة ١٩٩٧ ولغاية ٢٠٠٤ ما مقداره (٢١,٥%) وهذا يشير لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة للأردن بفعل الجهود الترويجية التي اتخذتها الحكومة الاردنية لجذب الاستثمارات الاجنبية ، ثم أرتفع حجم الاستثمار الاجنبي الوارد للأردن في عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً كبيراً عما كان عليه في عام ٢٠٠٥ أذ أرتفع ليصل الى (٨٤٦) مليون دولار وبلغت حصة الاستثمارات الاجنبية من الحجم الكلي للأستثمارات لعام ٢٠٠٦ ما نسبته (٤٦,١%) مقابل (٣٩,٤%) لعام ٢٠٠٥ [٢٣] ، مما يشير الى تحسن بيئة الاستثمار في الاردن وزيادة ثقة المستثمرين الاجانب .

جدول رقم (١)

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة (١٩٩٧ ــ ٢٠٠٤)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة النمو السنوية %	معدل النمو السنوي المركب %
١٩٩٧	١٥٨	-	٢١,٥
٢٠٠٠	٧٨٧	٣٩٨	
٢٠٠١	١٠٠	٨٧,٢-	
٢٠٠٢	٦٤	٣٦-	
٢٠٠٣	٤٢٤	٥٦٢,٥	
٢٠٠٤	٦٢٠	٤٦,٢	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٥ ، ص١٢٠ ، النسب من عمل البحث .

وفيما يخص الاستثمارات البينية في الأردن فقد شهدت هي الأخرى تطوراً محلوظاً ، اذ نلاحظ في الجدول رقم (٢) بالرغم من تباين حجم تدفقات الاستثمارات البينية في الاردن خلال الفترة (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٥) ، ألا أن هذه الاستثمارات حققت نسب نمو سنوية ملحوظة لبعض الاعوام ، حيث نمت في عام ٢٠٠٢ بنسبة (٦٥,٣%) عما كانت عليه في عام ١٩٩٨ ونسبة (٥٨,٥%) في عام ٢٠٠٤ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣ ولكنها أرتفعت بشكل قياسي لعام ٢٠٠٥ لتصل الى (١٠١٨,٥%) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للأستثمارات البينية في الاردن للفترة من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٥ (٢٧,٢%) وهي نسبة مرتفعة تشير الى تطور ونمو الاستثمارات البينية للمدة اعلاه أن تطور ونمو الاستثمارات البينية في الاردن خلال الفترة (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٥) وخصوصاً في عام ٢٠٠٥ والذي ساهم بدوره في زيادة الاستثمارات الاجمالية لهذا العام جاءت نتيجة لجهود مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن والزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية من بعض الدول العربية لبحث الاستثمار في المشاريع التي تمت خصخصتها والتعرف على الفرص الاستثمارية في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الحكومة الأردنية ومنها أتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالاضافة الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاردنية الخاصة بتقليص مدة الموافقة والترخيص والتسجيل للمشروع الاستثماري لتصل الى (١٤) يوماً فقط مما أدى الى زيادة وتطور الاستثمارات البينية في الاردن خلال هذه الفترة [٢٤] .

جدول رقم (٢)
الاستثمارات البينية الواردة للأردن للفترة (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٥)

السنة	الاستثمار البينية المباشر (مليون دولار)	نسبة النمو السنوية %	معدل النمو السنوي المركب %
١٩٩٨	١٢,٧	-	٢٧,٢
٢٠٠٢	٢١	٦٥,٣	
٢٠٠٣	١٧	١٩-	
٢٠٠٤	٢٧	٥٨,٨	
٢٠٠٥	٣٠٢	١٠١٨,٥	

المصدر : مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن على الموقع
w w w . Jordan investement . com
النسب من عمل الباحث .

وللوقوف على أتجاهات هذه الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الاردنية نلاحظ في الجدول رقم (٣) الذي يبين التوزيع القطاعي للأستثمارات البينية الاردنية لعام ٢٠٠٥ أنها قد تركزت في قطاعي الخدمات والصناعة وان الحصة الاكبر منها أتجهت لقطاع الخدمات حيث بلغت (١٦٧,٨) مليون دولار تليها حصة القطاع الصناعي والبالغة (١٣٢,٥) مليون دولار في حين بلغت حصة القطاع الزراعي من تلك الاستثمارات (١,٧) مليون دولار ، أن ارتفاع قيمة الاستثمارات البينية في قطاع الخدمات يشير بوضوح الى ارتفاع الاهمية النسبية لهذا القطاع في الاستحواذ على اذ لحصة الاكبر من الاستثمارات أي قابليته على جذب الاستثمارات فضلاً عن قابليته النسبية في جذب العمالة وهو من السمات الاساسية للاقتصاد الاردني الجديد بالاضافة الى اهمية القطاع الصناعي والتي تسعى الحكومة الاردنية للولوج اليها من خلال الجهود الترويجية المتخذة من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن مما يساهم في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المنشودة .

جدول رقم (٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية الواردة للأردن لعام ٢٠٠٥

السنة	الاستثمارات البينية (مليون دولار)	القطاع الصناعي (مليون دولار)	قطاع الخدمات (مليون دولار)	القطاع الزراعي (مليون دولار)
٢٠٠٥	٣٠٢	١٣٢,٥	١٦٧,٨	١,٧

المصدر : مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن على الموقع

www . Jordan investment . com

ولبيان أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) الذي يعكس الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأردن للفترة (٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤) ، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن كانت مرتفعة وأخذت بالتزايد خلال الفترة المذكورة حيث بلغت ما مقداره (٢٥,٧%) و (٢٨,٣%) و (٣١,٩%) للأعوام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ على التوالي ، وكذلك نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي تكوين رأس المال الثابت أخذت بالارتفاع هي الأخرى وشكلت ما مقداره (٣,٥%) (٢٠,١%) و (٢٧,٦%) لنفس الفترة وتجدر الإشارة إلى أن الأردن يعتبر واحد من مجموعة من الدول العربية التي حققت النسبة الأكبر في مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تكوين رأس المال الثابت [٢٥] .

أن ارتفاع الأهمية النسبة للاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت يعكس أهمية هذه الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الأردني وتقليص الفجوة التي يعاني منها هذا الاقتصاد بين زيادة الطلب المحلي والنمو السكاني من جهة وبين النقص في العرض المحلي من جهة أخرى وهذا ما تسعى اليه الحكومة الأردنية .

وبخصوص نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أجمالي قيمة الصادرات الاردنية نلاحظ في الجدول المذكور أن هذه النسبة كانت منخفضة لعام ٢٠٠٢ حيث بلغت ما مقداره (٢,٣%) لكنها أخذت بالارتفاع للأعوام ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤ حيث بلغت ما مقداره (١٣,٧%) ، (١٥,٩%) على التوالي .

أن تزايد مساهمة الاستثمارات الأجنبية في أجمالي قيمة الصادرات في الأردن يشير الى اهتمام الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنشيط قطاع الصادرات وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الاردنية في الاسواق العالمية بأعتبار هذه الاستثمارات وسيلة مهمة لنقل

التكنولوجيا وفنون الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب الادارية وتوطينها ، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الانتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية بالاضافة الى أن تنشيط قطاع الصادرات سيؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد واستخدام وفورات الحجم من خلال فتح أسواق جديدة وتحسين جودة السلع ونوعيتها بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة وزيادة حصيلة النقد الأجنبي لتمويل الاستيرادات وايفاء التزامات الاقتصاد تجاه العالم الخارجي بسبب محدودية الموارد الاقتصادية في الاردن واعتبار قطاع الصادرات من القطاعات المهمة التي يمكن الحصول من خلالها على العملات الصعبة [٢٦] .

مما سبق يتضح لنا تطور أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد المحلي والدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى اليها الحكومة الاردنية .

جدول رقم (٤)
مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي الناتج المحلي وأجمالي تكوين رأس المال الثابت وأجمالي قيمة الصادرات في الأردن للفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤)

السنة	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي %	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي تكوين رأس المال الثابت %	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أجمالي قيمة الصادرات %
٢٠٠٢	٢٥,٧	٣,٥	٢,٣
٢٠٠٣	٢٨,٣	٢٠,١	١٣,٧
٢٠٠٤	٣١,٩	٢٧,٦	١٥,٩

المصدر : الاسكوا : الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦ ، ص٥ ، ١١ ، ١٣

وبخصوص الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأردن تعتبر بورصة عمان من البورصات العربية المتطورة ، حيث أثبت المناخ الاستثماري في سوق رأس المال الأردني شفافية عالية وأرباحاً مجزية للعوائد على السهم ، وقد عملت الحكومة الاردنية على أزالة كافة القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الاجنبي في سوق عمان المالي من خلال نظام جديد لتشجيع استثمارات غير الاردنيين صدر عام ١٩٩٧ سمح برفع الحد الاعلى لملكية الاجانب من الاسهم المحلية من (٥٠%) الى (١٠٠%) مما ساهم في زيادة الاستثمارات الاجنبية في سوق عمان المالي من (٢٦,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ الى (١٠٠,٥) مليون دينار عام ١٩٩٧ أي بزيادة مقدارها (٧٤) مليون دينار [٢٧] .

كما تنامت اتفاقيات الأدراج المشترك واتفاقيات التعاون فيما بين أسواق الأوراق المالية في الأردن وبين الأسواق والبورصات العالمية ويساعد الأدراج المشترك على زيادة التداول والاستثمار للأوراق المالية بين الأسواق الموقعة على هذه الاتفاقيات [٢٨] .

أما بالنسبة الى التوزيع القطاعي لمساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة نلاحظ في الجدول رقم (٥) الذي يبين مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال

الشركات المساهمة العامة قطاعياً من حيث القيمة السوقية للفترة (١٩٩٤ ــ ٢٠٠٠) ، نلاحظ أن قطاع البنوك والشركات المالية أحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة مقدارها (٥١,٨%) من أجمالي القيمة السوقية لشركات هذا القطاع خلال الفترة (١٩٩٤ ــ ٢٠٠٠) تلاها قطاع الصناعة بنسبة (٢٥,٧%) خلال الفترة نفسها ثم قطاع التأمين بنسبة (١٦,١%) ثم قطاع الخدمات بنسبة (٩,٦%) لنفس الفترة .

جدول رقم (٥)
مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة قطاعياً
من حيث القيمة السوقية (%) للفترة (١٩٩٤ ــ ٢٠٠٠)

السنة	قطاع البنوك والشركات المالية	قطاع التأمين	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
١٩٩٤	٤٦,٧	١٦	٢٣,٦	٢,٩
١٩٩٥	٤٦,٣	١٥,٧	١٩,٩	٣,٣
١٩٩٦	٤٧,٧	١٦,٥	٢١,٨	٧,٣
١٩٩٧	٥٣,٨	١٦	٢٦	٩,٣
١٩٩٨	٥٦,٤	١٥,١	٢٨,١	١١,٦
١٩٩٩	٥٦,٧	١٥,٦	٣٠,٦	١١,٧
٢٠٠٠	٥٥,٢	١٧,٩	٣٠,٢	٢١,٣
المتوسط العام	٥١,٨	١٦,١	٢٥,٧	٩,٦

المصدر : سوق عمان المالي ، التقارير السنوية للسنوات ١٩٩٤ ــ ٢٠٠٠ .

ونلاحظ من الجدول أيضاً أن مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة أخذت تزداد بشكل ملحوظ ابتدأ من عام ١٩٩٧ ويظهر هذا واضحاً في قطاعات البنوك والشركات والقطاع الصناعي وكذلك قطاع الخدمات ويعود ذلك الى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتشجيع استثمارات غير الأردنيين في سوق عمان المالي في عام ١٩٩٧ .

الخاتمة

عانى الاقتصاد الاردني من تحديات كبيرة سببها الرئيسي هو نقص الموارد الاقتصادية وعدم كفايتها سد الطلب المحلي من الاستهلاك والاستثمار وتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية ، يضاف الى ذلك زيادة معدل النمو السكاني الذي ساهم بدوره في توسيع الفجوة بين الطلب والعرض المحليين ، مما جعل الاردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات والقروض الخارجية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد ، ونتيجة للظروف التي حصلت خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي والمتمثلة بأشتداد أزمة الديون الخارجية وأنحسار نشاط المصارف ومؤسسات التمويل الدولية ، ظهرت أختلالات بنيوية في الهيكل الاقتصادي للأردن بالاضافة الى أختلالات في الهياكل المالية والتي تجلت في بعض جوانبها في عجز الموازنة العامة وأرتفاع معدلات التضخم مما نتج عنها تدنى مستوى المعيشة وتعطل برامج التنمية الاقتصادية ، ونتيجة لهذا أدركت الحكومة الاردنية مدى خطورة التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني سواء الداخلية منها او الخارجية حيث بادرت الى اتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بأحداث تغيرات في البنية الاقتصادية والمالية والسعي لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لسد النقص في الموارد المحلية وتجلى ذلك بالتعاون الجاد مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وتنفيذ شروط هذه المؤسسات للخروج من ألازمة فقد سعت الحكومة الأردنية إلى اعتماد برامج الإصلاح الهيكلي وما تضمنته من إجراءات لمواجهة الطلب وتحفيز العرض وتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي ومحاولة تخفيض الأهمية النسبية للدين الخارجي من أجمالي

الناتج المحلي بالإضافة إلى توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام ، كذلك سعت الحكومة الأردنية إلى تحرير التبادل التجاري مع دول العالم من كافة المعوقات والحواجز وإقامة المناطق التجارية الحرة بالإضافة الى قيامها بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والاجنبية والمساهمة في البرامج والنشاطات الدولية يضاف الى ذلك الاجراءات والجهود التي أتخذتها الحكومة الاردنية لتفعيل نشاط المؤسسات الوطنية ومنها مؤسسة تشجيع الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية من خلال توسيع صلاحيات ومهام هذه المؤسسات وتطوير برامجها الاستثمارية وأقامة المعارض وعقد الندوات وأصدار المطبوعات التي تروج للأستثمار .

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة الأردنية بالإضافة الى ما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي في تحسين وتهيأة المناخ الاستثماري وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة للأردن .

فقد أزداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها الاستثمارات البينية وحققت نمواً ملحوظاً خلال النصف الأول من العقد الحالي كذلك اتجهت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات للقطاعات ذات الأهمية الأساسية في الاقتصاد الأردني كقطاع الصناعة وقطاع الخدمات مما أدى الى زيادة أهمية هذه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الاردن من خلال تطور ونمو مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الاهمية البالغة في معالجة الاختلالات المالية في الاقتصاد الاردني وتامين متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة والمتمثلة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وأجمالي تكوين رأس المال الثابت وزيادة حجم الصادرات .

وبالإضافة الى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد ازدادت التدفقات الاستثمارية الأجنبية غير المباشرة هي ألاخرى بفعل السياسات التي انتهجتها الحكومة الأردنية بإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية في سوق عمان المالي وزيادة العوائد على الأسهم بالإضافة الى إصدار نظام جديد لتشجيع استثمارات غير الأردنيين ورفع الحد الاعلى لملكية الأجانب من الأسهم المحلية ، بالإضافة الى الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الأردنية مع الأسواق والبورصات العالمية واتفاقيات الادارج المشترك ساهمت في زيادة التداول والاستثمار في سوق عمان المالي وتطور مساهمة غير الاردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الاردن .

المصادر

١- عبد الرحمن صبري ، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار ، ورقة مقدمة الى ندوة (تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي) ، عمان ، منتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٧ – ١٨ أيلول ، ١٩٩٧ ، ص٨ .

٢- د. عصمت عبد الكريم خليفة ، منظمة التجارة العالمية وأجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد ٢٢ حزيران ، ٢٠٠١ ، ص١٣٤ .

٣- UN , " Trade and Development , Report , 2001 .

٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ثاني اسواق مالية عربية في مؤشرات مؤسسة التمويل الدولية ، نشر ضمان الاستثمار ، العدد ، ١٣٧ ، أيلول ، ١٩٩٩ ، ص٤ .

٥- د. سالم توفيق ألنجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١١٠ .

٦- الاسكوا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا ، الجزء الثاني ، البطالة في منطقة الاسكوا ، دراسة حالات مختارة ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٢ ، ص٦٨ .

٧- د. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص١١١ .

٨- د. حسن علي خضر ، الإطار النظري لسياسة الإصلاح الاقتصادي ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٧ .
٩- د. عبد علي المعموري ، أزهار الشمري ، قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وأزدياد الفقر في أقطار عربية مختارة ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، المجلد الثالث العدد ٧ ، ٨ ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٧ .
١٠- فاطمة مصحب لفتة ، تقويم عملية الخصخصة في بلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ـ كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، ص٧٩ .
١١- صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ص١٦١ .
١٢- محمد الخصاونة وآخرون ، الفقر والبطالة في الاردن ، الجمعية الملكية الأردنية ، الطبعة الاولى ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص٨٧ .
١٣- سطام الجنابي ، تطور مفهوم المناطق الحرة وآفاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٧٠ .
١٤- إسماعيل زغلول ومحمد الهزايمة ، سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الخامس ، أبو ظبي ، ١٩٩٩ ، ص٢٠٧ .
١٥- ESCWA , Policies aimed at attracting foreign direct and intraregional investment in the ESCWA , p24.
١٦- إسماعيل زغلول ومحمد الهزايمة ، سياسات خطط وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني ، مصدر سابق ، ص١٨٠ ـ ١٨٦ .
١٧- الاسكوا ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، س٤٦ ـ ٤٨ .
١٨- الاسكوا ، تطور المناطق الحرة في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة نيويورك ، كانون الثاني ، ١٩٩٥ ، ص٤٨ .
١٩- IMF . Jordan . Strategy for Adjustment and Growth Accasional may – paper 32 .
٢٠- د. حيدر فريحات ، نتائج عضوية منظمة التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الاردن ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة الخامسة ، العدد ١٢ ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٨ .
٢١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ١٩٩٩ ، ص٢٩ .
٢٢- د. أسعد جواد كاظم ، د. مصطفى مهدي حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٨ ، ص٦٩ .
٢٣- البنك المركزي الأردني ، التطورات التقنية والاقتصادية ، تقرير دائرة الأبحاث ، كانون أول ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢ .
٢٤- محمد نعمة الزبيدي ، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة ، دراسة في دول عربية مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥١ .
٢٥- د.أسعد جواد كاظم ، د. مصطفى مهدي حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص٧٣ .

٢٦- عدنان كريم نجم ، منهل مطر ، تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية مجلة آفاق اقتصادية ، إتحاد غرف التجارة والصناعة ، الإمارات العربية ، مجلد ٢٣ ، العدد ٨٩ ، ٢٠٠٢ ، ص١١١ .
٢٧- سوق عمان المالي ، التقرير السنوي العشرون ، ١٩٩٧ ، ص٥٦ .
٢٨- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٥